Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (6), Issue (23): 30 Sep 2022
P: 53 - 68
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (6)، العدد (23): 30 سبتمبر 2022م
ص: 53 - 68

The importance of the learning process through applied methods in legal sciences: The Moot Court at College of Sharia and Regulations in University of Tabuk as a model

Majd Ibraheem Alwahbeh Alkloub
University of Tabouk || KSA

Abstract: This study aimed at sheding light on the importance of learning through applied methods in legal sciences, by addressing the emergence of the moot court at the College of Sharia and Regulations at the University of Tabuk and its mechanism of action as an applied model practiced during the process of learning legal sciences. To achieve this goal, the descriptive analytical approach was used by studying the moot court model at the College of Sharia and Regulations at the University of Tabuk during the second semester of the academic year 2021/2022. The study concluded that the College of Sharia and Regulations at the University of Tabuk uses applied methods through applied learning represented by the moot court in its corridors, which would raise the level of students' interaction with the usual theoretical legal learning process in general and learn the applied skill aspect in particular. In light of the results obtained, it was recommended to create a practical guide governs the work of the moot court in order to achieve the greatest degree of effectiveness for its performance, and to find an electronic icon for the electronic moot court at the College of Sharia and Regulations at the University of Tabuk.

Keywords: Applied legal sciences, College of Sharia and regulations, University of Tabuk, Moot court.

أهمية الجانب التطبيقي إبان عملية التعلم في العلوم القانونية: المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك أنموذجاً

مجد إبراهيم محمد الوهبة الكلوب
جامعة تبوك || المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية التعلم من خلال الأساليب التطبيقية في العلوم القانونية، وذلك من خلال تناول نشأة المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك وآلية عملها كأنموذج تطبيقي يمارس إبان عملية تعلم العلوم القانونية، ولتحقيق هذا الهدف، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة أنموذج المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك خلال الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي 2022/2021، وقد توصلت الدراسة إلى أن كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك تقوم باستخدام الأساليب التطبيقية من خلال التعلم التطبيقي المتمثل بالمحكمة الصورية الموجودة في أروقتها، الأمر الذي من شأنه أن يرفع مستوى تفاعل الطلبة مع عملية التعلم القانوني النظرية المعتادة بشكلٍ عام، وتعلم الجانب المهاري التطبيقي بشكل خاص، وفي ظل النتائج التي تم التوصل إليها، تمت التوصية بإيجاد دليل عملي خاص يحكم عمل المحكمة الصورية وذلك لتحقيق أكبر قدر من الفاعلية لأدائها، إلى جانب إيجاد أيقونة إلكترونية خاصة بالمحكمة الصورية الإلكترونية بكلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك.

الكلمات المفتاحية: العلوم القانونية التطبيقية، كلية الشريعة والأنظمة، جامعة تبوك، المحكمة الصورية.

المقدمة.

إن العملية التعلمية في العلوم القانونية لا تقتصر على الجانب النظري من خلال تعلم المقررات ذات الموضوعات القانونية فحسب، بل يجب أن يتم ربط العملية التعلمية بالغاية من هذه العملية الأصيلة المتمثلة بالرؤية البعيدة المدى من وراء مخرجات كليات الدراسات القانونية والشرعية والمتمثلة بإخراج كوادر قانونية مؤهلة للعمل في أدوار مجتمعية متنوعة، وهنا لا بد من إعمال الجانب التطبيقي حتى يتسنى لطالب القانون من تفعيل العلم النظري على أرض الواقع من خلال إتيان الجانب التطبيقي العملي لكل المعلومات التي تم استسقاؤها من أعضاء هيئة التدريس من خلال المقررات النظرية المطروحة في الخطط الدراسية لغايات استمرار الرسالة التعليمية وتحقيق معايير الكفاءة والجودة المطلوبة في العملية التعلمية المثلى.

وقد تجسدت رؤية جامعة تبوك في تقديم الجامعة لتعليم جامعي من خلال برامج أكاديمية متطورة ومعتمدة على عدة دعائم منها أساليب وطرق تدريسية وتقييم حديثة في بيئة تعليمية محفزة.

ولا يقل الجانب المهاري أهميةً عن الجانب المعرفي النظري في تعلم المقررات ونرى اغلبية العلوم تتجه إلى إعمال هذا الجانب حتى يكتسب المتعلم والمتلقي للمعلومة القدرة على الاستفادة والإفادة من خلال ما تعلمه نظرياً وعملياً خلال الفترة الدراسية.

وتعد جامعة تبوك من ضمن الجامعات السعودية التي خاضت تجربة التعلم التطبيقي في كثير من مجالات العلوم التي يتم تدريسها، وتحديداً في مساق التعلم الجامعي في كلية الشريعة والأنظمة، وتتضح هذه الرؤية للتعليم التطبيقي من خلال وجود المحكمة الصورية التابعة للكلية، حيث تبرز أهميتها في ممارسات تطبيقية للطلبة في جانب العلوم القانونية والشرعية في الكلية.

وقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على مدى أهمية التعلم التطبيقي في العلوم القانونية وأثره في إيصال المعارف والمهارات المبتغاة من المقرر الدراسي لطلبة الحقوق في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك، وتم تناول المحكمة الصورية كأنموذج للعلوم القانونية التطبيقية المتبعة في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك، وتتضح رؤية كلية الشريعة والانظمة في جامعة تبوك بكلية متميزة في التعليم الشرعي والنظامي المقترن بالأسلوب التطبيقي مساهمة في خدمة المجتمع.

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

إن الفكرة الاصيلة من العملية التعلمية هي إيصال المعارف والمهارات وترسيخ القيم اللازمة للمتلقي وتهيئته لسوق العمل في نطاق التخصص الذي يقوم بدراسته الجامعية، وبناء على ذلك لا بد من إعمال الجانب التطبيقي وتفعيل ايصال المعارف والمهارات والقيم وترسيخها بشكل اوضح للمتلقي، إذ تساهم عملية التعلم التطبيقي في استثارة اهتمام الطالب وتحفيزه على استخدام جميع حواسه خلال الموقف التعليمي، الأمر الذي يزيد من قدرات المتعلم على الفهم والاستيعاب والاحتفاظ بالمعلومات لممارستها على أرض الواقع في سوق العمل، وتعد جامعة تبوك إحدى الجامعات التي طبقت عملية التعلم التطبيقي من خلال إنشاء المحكمة الصورية، وتوظيف وسائل تعلمية لم تكن متبعة من قبل، كما أنها يسرت لأعضاء هيئة التدريس التواصل مع الطلبة بوسائل مستحدثة لنقل المعلومات والمهارات والمعارف بطرق فاعلة ومتنوعة، وتظهر العديد من التحديات أثناء تطبيق هذا النظام التعلمي المستحدث وخصوصا فيما يتعلق بالجانب العملي التطبيقي في كلية الشريعة والأنظمة متمثلا في المحكمة الصورية أنموذجا، ونظراً لعمل الباحثة كعضو هيئة تدريس في هذه الكلية، ولأنها قامت بتدريس طالبات الكلية لمادة "قضية صورية تطبيقية لموضوع في القانون الإداري" خلال الفصل الثاني للعام الجامعي 2022/2021، فقد لاحظت وجود حاجة

ملحة لتسليط الضوء على مدى أهمية المحكمة الصورية كعملية تعلمية تطبيقية، ذلك أن تجربة إنشاء المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك تُعتبر تجربة حديثة النشأة، وتنقصها العديد من الإجراءات الإدارية كوجود دليل إرشادي يوضح لأعضاء هيئة التدريس كيفية انعقاد المحكمة، ودليل آخر توثيقي لعدد المحاكم الصورية التي تم عقدها منذ تأسيس المحكمة في العام 2019، وضرورة الاهتمام بالمحكمة الصورية كطريقة تعلمية معرفية نظرية في العلوم القانونية، وفعاليتها في تحقيق أهداف التعلم وقدرتها على تلبية احتياجات الطلبة، ومدى إمكانية إيجاد بيئة تفاعلية حقيقية مؤثرة من خلال المحكمة الصورية على ان تكون هذه الاساليب التطبيقية ميسرة في شتى الظروف حتى يتم ترسيخ العملية التعلمية النظرية بطريقة تطبيقية عملية متناسبة مع الاحتياج الواقعي للمهارات العملية في المجتمع.

وانطلاقًا من هذا الطرح، فإن مشكلة هذه الدراسة تتمحور حول الإجابة عن سؤال رئيس، هو: **ما مدى أهمية عملية التعلم التطبيقي في تعلم العلوم القانونية للطلبة في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك في ظل وجود المحكمة الصورية في الكلية؟**

وينبثق عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما مدى جاهزية المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك لممارسة التعلم التطبيقي في العلوم القانونية تقنيا وعمليا؟
2- ما دور أعضاء هيئة التدريس والطلبة في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك في عملية التعلم التطبيقي في العلوم القانونية؟
3- ما مدى أهمية وجود المحكمة الصورية كأنموذج مستخدم في التعلم التطبيقي في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك ومزاياها؟
4- ما أبرز التحديات التي تواجه عمل المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك وما هي الحلول والتوصيات المقترحة لعلاجها؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى التعرف على أهمية التعلم التطبيقي في العلوم القانونية وأثر عمل المحاكم الصورية كأسلوب تطبيقي عملي في توصيل المعارف والمهارات في المقرر الدراسي للطلبة في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك، وينبثق عن الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية على النحو الآتي:

1- التعرف على أهمية التعلم من خلال الجانب التطبيقي في العلوم القانونية.
2- التعرف على فكرة انشاء المحكمة الصورية في جامعة تبوك وجاهزيتها والية عملها وأثرها في عملية التعلم التطبيقي في العلوم القانونية.
3- التعرف على أثر تفعيل الجانب المهاري العملي من خلال تطبيقات المحكمة الصورية على النتاج التعلمي.
4- التعرف على أهمية دور عضو هيئة التدريس بالتركيز على الجانب التطبيقي في العلوم القانونية وتطويعه للمادة لنظرية لكي يصار إلى التطبيق العملي.
5- التعرف على أثر الجانب التطبيقي على جاهزية الطالب لسوق العمل من خلال الممارسات التطبيقية في المحكمة الصورية.
6- التعرف على التحديات الممكن مواجهتها والية تطوير وتفعيل عمل المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك.

أهمية الدراسة.

يمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة كما يأتي:

- **الأهمية النظرية (العلمية)**: يمكن للأدب النظري الوارد في هذه الدراسة أن يضيف معرفة جديدة للباحثين، ويرفد المكتبة العربية بإطار نظري جديد حول التعلم التطبيقي في الكليات الشرعية والقانونية تحديداً، وتحديدا من خلال تفعيل المحاكم الصورية في الجامعات، وقد تفيد الدراسات السابقة الأجنبية التي تُرجمت في هذه الدراسة المهتمين بالتعلم التطبيقي ونتائج تطبيقه عالمياً، وتستمد الدراسة الحالية أهميتها العلمية من كونها معاصرة لظاهرة واقعية وهي ضرورة التركيز على المخرجات التعلمية للمتعلم من حيث رفع الجانب المهاري العملي إلى جانب تطوير المنهج النظري المعرفي.
- **الأهمية العملية (التطبيقية)**: يؤمل من نتائج هذه الدراسة أن تفيد جامعة تبوك ومؤسسات التعليم العالي في تسليط الضوء على أهمية نظام التعلم التطبيقي وتحسين أدائه أثناء تلقي الطلبة للعلوم القانونية والشرعية، بالإضافة إلى التركيز على تطوير الكوادر البشرية والإمكانات المادية والاتجاهات في انتقاء أنماط التعلم التطبيقية المستحدثة المتمثلة بالمحكمة الصورية، إلى جانب وضع الخطط المستقبلية للتوجه للتعلم التطبيقي بشكل منظم ومقنن والاستفادة من المعمل القانوني المتمثل بالمحكمة الصورية بشكل فاعل، بالإضافة إلى ترك الأثر في العملية التعلمية للعلوم القانونية من خلال ايجاد تناغم بين المخرجات التعليمية وبين احتياجات سوق العمل.

حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك في المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الزمانية**: تم تطبيق هذه الدراسة في الفصل الثاني للعام الجامعي (2022-2023).

الدراسات السابقة.

يُلاحظ قدر التطور والتقدم السريع في العملية التعلمية في الآونة الأخيرة؛ وذلك بسبب تغير ظروف الحياة، وتطور الوعي، واتساع مساحة الأبحاث التي تدرس الطرق المثلى في العملية التعلمية بهدف ترسيخ المعلومة في ذهن الطالب، وتحقيق الغاية من العملية التعلمية، وخصوصاً في الجانب العملي في سوق العمل، مما استدعى ضرورة دمج العلوم التطبيقية ضمن الاستراتيجيات التعلمية، وتم ابتكار فكرة المحاكم الصورية على اعتبارها استراتيجية التعلم من خلال المحاكاة للجانب التطبيقي العملي، والتي طبقتها بعض الدول واعتمدتها بعض جامعاتها ومدارسها كأسلوب مستحدث ومبتكر للتعلم في العلوم القانونية.

ولدى اطلاع الباحثة على الدراسات السابقة الخاصة بموضوع المحكمة الصورية، وأهمية الجانب التطبيقي في العلوم القانونية، اتضح ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، مما يعطي لهذه الدراسة بعداً قيمياً، حيث إن ما كتب عن المحكمة الصورية والتعليم التفاعلي من دراسات سابقة ما يأتي:

- دراسة (الدحيات، 2019): **التعليم القانوني الجامعي بين الواقع والمأمول**، التي هدفت إلى التعرف على التحديات التي تواجه التعليم القانوني في الجامعات العربية، وخصوصاً تلك التحديات المتعلقة باتباع أساليب التدريس التفاعلي الحديث وربط البرامج الدراسية بأهداف واقعية تعكس متطلبات سوق العمل، وقد أوصت الدراسة بضرورة صياغة المخرجات التعليمية للبرامج والمساقات القانونية بما يتوازن مع الجوانب المعرفية

والمهارات والقيم، كما أوصت الدراسة بإعادة في عمل هيئات الاعتماد الأكاديمي من حيث التركيز على صلب العملية التعليمية ونوعية الإنتاج البحثي ومستوى الفعلي للطلبة.

- دراسة (Yassine,2019): **International Law Moot Court Competitions and the Futures of Legal Education**، والتي هدفت التعرف إلى مسابقات المحكمة الصورية للقانون الدولي ومستقبل التعليم القانوني، وبينت الدراسة أن مستقبل التعليم القانوني يواجه العديد من التحديات بسبب الطلبات المتزايدة لسوق العمل العالمي في مجال القانون الدولي، مما يتطلب ردم الفجوة الحالية بين التعليم القانوني والممارسة، واستخدام طرق تدريس مناسبة لتحسين مهارات معينة لدى الطالب ويشمل ذلك مسابقات المحكمة الصورية التي تعزز مهارات الطلاب على العديد من المستويات، بدءًا من البحث والكتابة القانونية إلى التفكير النقدي والدعوة والعمل الجماعي وإدارة الوقت وغيرها من المهارات الشخصية ومهارات الاتصال في هذا السياق، كما بينت الدراسة العلاقة الإيجابية بين المشاركة في المحاكم الصورية وقابلية التوظيف، لما لها من دور في نقل بعض الأخلاقيات والقيم بين الطلاب ومساهمتها الإيجابية في عملية التدريس بشكل عام.
- دراسة (قطب وآخرون، 2018): **تعظيم الاستفادة من المحاكاة الافتراضية في تدعيم استراتيجيات التعليم التفاعلي**، والتي بينت أن التعليم التفاعلي يعد وسيلة من الوسائل التي تدعم العملية التعليمية وتحولها من طور التلقين إلى طور التفاعل والابداع وتنمية المهارات، وأن استراتيجيات التعليم التفاعلي تهدف إلى مساعدة المتعلم على إدراك أشكال المعرفة والمعلومات أو الأداءات المختلفة واكتسابها وتخزينها واستبقائها في الذهن، مما يعمل على تنظيم المعلومات في الذاكرة وتكاملها، ويتحقق ذلك من خلال توفير بيئة تفاعلية غنية يتم الاعتماد فيها على التقنيات الحديثة مثل بيئات الواقع الافتراضي والمحاكاة والعناصر التعليمية المتطورة، وركزت الدراسة على المحاكاة الافتراضية التي تُعد من أكثر التقنيات الحديثة تأثيرا في مجال التعليم، بسبب قدرتها على جذب الانتباه المتزايد وتدعيم الحواس بالرؤية البصرية الافتراضية ثلاثية الأبعاد وأثرها في تحقيق الصدمة الحسية التي تعطي للمتعلم الدهشة والشغف بالمحتوى التعليمي.
- دراسة (صعابنة، 2017): **دور المحكمة الصورية في تطوير التعليم القانوني التطبيقي كلية الحقوق بجامعة فلسطين أنموذجاً** التي هدفت إلى التعرف على دور المحكمة الصورية في تطوير التعليم القانوني التطبيقي من خلال دراسة حالة المحكمة الصورية في كلية الحقوق في جامعة فلسطين الأهلية، وتوصلت الدراسة إلى أن للمحكمة الصورية في هذه الكلية علاقة واضحة بالدوائر المتعددة في الجامعة، وأن هناك عدداً من الإجراءات المتعلقة باستخدامها، وآلية التدريب فيها، مما يساهم في تحقيق دورها المتمثل بتطوير التعليم القانوني التطبيقي الذي يربط بين الجانبين النظري والعملي للتعليم القانوني، مع وجود صعوبات ترتبط بدور المحكمة الصورية، ومنها قلة الكوادر الأكاديمية المتخصصة في التعليم القانوني التفاعلي، وقلة اهتمام طلبة الحقوق بالتعليم القانوني التطبيقي، وضعف مستوى المؤلفات القانونية في المكتبة القانونية الفلسطينية.

تعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، تتضح أهمية التعليم التفاعلي المعتمد على التجربة والتطبيق (قطب وآخران، 2018)، كما تتضح أهمية المحكمة الصورية في تعزيز المهارات المختلفة لطلبة كليات الحقوق (Yassine,2019)، وأن تفعيل هذه المحكمة في كليات الحقوق يواجه عدداً من التحديات (الدحيات، 2019؛ صعابنة، 2017)، وقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة في التعرف على آليات عمل المحكمة الصورية وأهدافها،

وستتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في تناولها المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك في المملكة العربية السعودية، وهو ما لم تتناوله أي من الدراسات السابقة.

2- منهجية الدراسة.

تقوم هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، لملاءمته لأغراض الدراسة الحالية والمتعلقة بقياس "مدى أهمية التعلم التطبيقي في العلوم القانونية المحكمة الصورية انموذجا في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك"، حيث إن المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الذي ينطلق من دراسة وتحليل الظاهرة والأحداث من خلال وصفها وصفاً دقيقاً، والإلمام بكل ما يؤثر بالظاهرة المدروسة، من دراسة الواقع ووصفه وتحليله والتعبير عنه كمياً ورقمياً، ووصف الظاهرة من حيث خصائصها وأسبابها والعوامل المؤثرة فيها (الكعنبي والعقابي، 2015: 62) وتبرّر الباحثة استخدامها لهذا المنهج؛ لِما يتميز به من كونه مرحلياً، يتكون من مجموعة من المراحل المترابطة والمتسلسلة التي توصل كل منها إلى المرحلة اللاحقة، إذ يبدأ هذا المنهج بتحديد مشكلة الدراسة، إلى صياغة الفرضيات، ثم اختبارها وتحليلها، والتوصل إلى النتائج، واقتراح التوصيات في ضوء تلك النتائج (مليح والعسولي، 2020: 72).

وستعتمد الباحثة على أداة دراسة الحالة باعتبارها أحد أدوات المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الملاحظة الخاصة بالمحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك، هذا إلى جانب مساهمة المنهج الوصفي التحليلي ككل في مساعدة الباحثة بتحديد مشكلة دراستها الحالية.

هيكلية الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة وذلك على النحو الآتي:

- **المقدمة**: وتضمنت ما سبق.
- **المبحث الأول:** مفهوم المحكمة الصورية وطبيعتها، وقد تم تناوله من خلال مطلبين:
  - المطلب الأول: مفهوم المحكمة الصورية.
  - المطلب الثاني: آلية عمل المحكمة الصورية.
- **المبحث الثاني:** المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة بجامعة تبوك، وقد تم تناوله من خلال مطلبين:
  - المطلب الأول: مكونات المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك.
  - المطلب الثاني: الممارسات التطبيقية في المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة بجامعة تبوك.
- **الخاتمة:** خلاصة بأهم النتائج، التوصيات والمقترحات.

المبحث الأول- مفهوم المحكمة الصورية وطبيعتها

تتناول الباحثة في هذا المبحث مفهوم المحكمة الصورية وطبيعتها من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول- مفهوم المحكمة الصورية:

تعد المحاكم الصورية جزءًا هامًا من تجربة التعليم القانوني باعتبارها أنشطة لامنهجية تشجع على التفكير النقدي وحل المشكلات والبحث والكتابة والتحرير والمرافعة الشفوية، وتوفر منصة للطلاب لتطبيق ما تعلموه نظرياً

خلال الفصول الدراسية، وتقدم للطلاب فرصة لتطوير مهاراتهم في اللغة الإنجليزية في سياق مهني بمستوى أعلى (Yassine,2019).

ويجب على الطلبة النظر في جوانب القضية الصورية، والاجتهاد في حل غموضها، وصياغة الحجج شفوياً وكتابةً من خلال أسلوب السؤال والجواب، ومن المعروف أن الطلبة الذين أكملوا بنجاح تجربة المحكمة الصورية أو المسابقات المتعلقة بها هم الأكثر جذباً لأصحاب العمل المحتملين (جامعة قطر).

وتعرّف المحكمة الصورية بأنها محكمة وهمية مخصصة ومعدة بكامل التجهيزات وشبيهة لقاعات المحاكم النظامية والجنائية والشرعية، وتهدف إلى تدريب طلبة كلية القانون وإكسابهم المهارات والخبرات العديدة بإشراف وتدريب أعضاء الهيئة التدريسية في الكلية (جامعة آل البيت).

وتأتي أهمية المحكمة الصورية من خلال مواكبة التطورات التقنية التي جعلت من التعليم التقليدي عاجزاً عن مواكبة متطلبات سوق العمل، الأمر الذي يتطلب التركيز على الطرق التجريبية العملية في كافة حقول المعرفة (قطب وآخران، 2018: 149)، ومنها حقل العلوم القانونية، إذ إن العلوم التطبيقية تساهم في في تزويد الطلبة بمهارات متقدمة في التحليل القانوني والتواصل الفعال والتفكير النقدي وغير ذلك من المهارات الأخرى اللازمة في حقل العلوم القانونية (الدحيات، 2019: 19).

وتُعتبر العلوم التطبيقية من أحد الوسائل الداعمة للعملية التعليمية، إذ من خلال العلوم التطبيقية يتم تحويل المادة التعليمية من التلقين وتنمية الذاكرة الصماء إلى الإبداع والتفاعل وتنمية مهارات المتعلم، ومساعدته على إدراك مختلف أشكال المعرفة وتخزينها في الذاكرة واستدعائها حين الحاجة إليها (Milkins & Moore,2014).

ويُعرّف التعلم التطبيقي في العلوم القانونية بأنه: "نظام أكاديمي حديث يجمع بين النظام التعليمي القانوني النظري والتدريبي التطبيقي معا. كما أنه يعتبر نموذجا من نماذج تطوير التعليم القانوني التطبيقي والذي تتبناه كليات الحقوق، ويطلق عليه التعليم القانوني الاكلينيكي، فهو أداة تعليمية لتعلم القانون من خلال ممارسته في بيئته الفعلية، حيث يتعلم الطالب بالعمل من خلال التدريب والممارسة في قاعة المحكمة الصورية، وهو نشاط لا منهجي تستخدمه كليات الحقوق ويعتمد على لعب أدوار أمام محكمة وهمية وبإتباع إجراءات معينة أمام هذه المحكمة، كما تتضمن المحاكمة الصورية تقديم مرافعات شفوية أو مكتوبة أو الاثنين معاً" (صعابنة، 2017: 57).

وترى الباحثة بأن التعلم التطبيقي في العلوم القانونية يعتبر عملا اساسيا وضروريا في عملية اكتساب المهارات وترسيخ المعارف وزرع القيم، وذلك من خلال استخدام وسائل التفاعل الميداني التطبيقي للطالب بشتى اشكاله، حيث يمكن ان يتم التعلم التطبيقي في العلوم القانونية على هيئة اجتماعات بين الطلبة وعضو هيئة التدريس المشرف عليهم في مكان خاص ومحدد للممارسات التطبيقية للعلوم القانونية وبطرق تفاعلية ويطلق على هذا المعمل التطبيقي للعلوم القانونية حسب المتعارف عليه بـ (المحكمة الصورية)، بحيث يستطيع فيها الطلاب التفاعل مع المدرس ومع زملائهم من الطلبة من خلال تطويع المادة النظرية ليتم ترسيخها من خلال عملية تطبيقية تتمثل (بالقضايا) لتنفيذها بصورة قضية صورية بين الطلبة من خلال تمثيل أدوار محددة، وذلك لغايات اكتساب المهارات اللازمة ولتحقيق النتاجات التعليمية المرجوة والمخطط لها.

كما أن للتعليم التطبيقي في العلوم القانونية دورا مهما في إنجاح العملية التعلمية، ففي ظل التطور في المجتمعات وتنوع سوق العمل، فإنه لا بد من صقل المهارات والخبرات الضرورية للطالب حتى يتناسب المخرج التعليمي مع احتياجات الواقع العملي، ومن أهم المزايا التي توفرها عملية التعلم من خلال المحاكم الصورية ما يلي (صعابنة، 2017، 62-63):

- الكلفة المادية القليلة، وذلك من خلال توفير تكاليف تنقل الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية إلى التطبيق في المحاكم الواقعية خارج اسوار الجامعة وذلك من خلال ايجاد نموذج محكمة صورية في مبنى الكلية في المؤسسة التعلمية.
- إتاحة المادة التعلمية بطريقة متناغمة مع الواقع، مما يساعد الطلبة في الرجوع إلى المادة العلمية التطبيقية المتمثلة بالقضايا الصورية المطروحة ما من شأنه تعزيز ملكة استرجاع المعلومات، وتعميق فهم المادة العلمية.
- المرونة، وعدم الارتباط بوقت وزمان معينين لممارسة العمل الميداني التطبيقي.
- تنظيم عملية التعلم، وايجاد طرق تقييم غير الاختبارات التقليدية وبطريقة محايدة وعادلة.
- ايجاد الفرص في سوق العمل بشكل أسهل بحيث يكون الخريج متمكن بالجوانب المهارية إلى الجوانب المعرفية.

المطلب الثاني: آلية عمل المحكمة الصورية

لا بد من وجود دليل عملي لتوضيح آلية عمل المحكمة الصورية، فعلى سبيل المثال، نجد أهداف المحكمة الصورية في الدليل العملي للمحاكمات الصّورية في كلية الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة في المملكة الاردنية الهاشمية، وهي كما يأتي (الدليل العملي للمحاكمات الصّورية في كلية الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة):

1- التدريب، ويتضمن ما يأتي:

- تدريب الطلبة على فهم وقراءة القضايا المطروحة وتحليلها.
- تدريب الطلبة على البحث القانوني للإشكاليات المتعلقة بالقضية.
- تطبيق القانون على وقائع القضية.
- دعم قدرات الطلبة القانونية في البحث والتحليل للنصوص القانونية والوقائع

2- المهارات، وتتضمن ما يأتي:

- تعلم صياغة المرافعات الخطية.
- تعلم أصول المرافعات الشفوية.
- العمل بروح الفريق بفاعلية.
- تجاوز مشاعر الخوف والرهبة والقلق من الوقوف أمام قضاة المحاكم ومواجهة الجمهور.
- رفع روح المنافسة واحترام الخصوم.

ويشمل الدليل العملي للمحاكمات الصّورية في كلية الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة في المملكة الاردنية الهاشمية أيضاً كيفية تنظيم المحكمة الصورية من خلال تشكيل لجنة المحكمة الصورية في بداية الفصل الأول من العام الدراسي، وتقوم اللجنة بإعداد قضية تحتوي على مشكلة قانونية وتعرض على المجالس المعنية لإقرارها في موعد أقصاه نهاية الفصل الأول من العام الدراسي، ويتم الإعلان عن موعد المحاكمة الصورية والتي ستجري خلال الفصل الثاني من العام الدراسي، وتقدم طلبات المشاركة من الفرق الطلابية إلى ديوان الكلية ويتم النظر في الموافقة عليها، وتقام المحاكمة في قاعة المحكمة في الكلية بوجود خبراء للتقييم (الدليل العملي للمحاكمات الصّورية في كلية الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة).

وتشكل لجنة الخبراء قبل موعد المحاكمة الصورية بأسبوعين على الأقل، وتتولى اللجنة تقييم المرافعات الخطية والشفهية وفق نموذج يحتوي على عدد من المعايير، ومنها: فهم القضية، واللغة، وأسلوب التحليل،

والتطبيق القانوني السليم (الدليل العملي للمحاكمات الصّورية في كلية الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة).

المبحث الثاني- المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة بجامعة تبوك

يتناول هذا المبحث المحكمة الصورية وممارستها في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك، وذلك من خلال المبحثين الآتيين:

المطلب الأول: مكونات المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك

أنشئت جامعة تبوك عام 1427-2006 بأمر من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز آل سعود، وهي جامعة حكومية تقع في مدينة تبوك في الشمال الغربي من المملكة العربية السعودية، وقد حصلت مجموعة من برامج كليات الجامعة على الاعتماد الأكاديمي خلال الأعوام (2010-2018) (جامعة تبوك، www.ut.edu.sa).

وتستضيف جامعة تبوك ما يقارب 25.000 طالباً يدرسون في الكليات الإنسانية والعلمية، وهي: (كلية الطب، كلية الهندسة، كلية إدارة الأعمال، كلية العلوم الطبية التطبيقية، كلية العلوم، كلية الحاسبات وتقنية المعلومات، كلية التربية والآداب، كلية الاقتصاد المنزلي، كلية المجتمع، الكلية الجامعية في محافظة ضباء، الكلية الجامعية في محافظة الوجه، الكلية الجامعية في محافظة أملج، الكلية الجامعية في محافظة حقل، فرع الجامعة في محافظة تيماء، وكلية الشريعة والأنظمة التي أنشئت بقرار مجلس التعليم العالي بتاريخ 2\21\1433) (جامعة تبوك، www.ut.edu.sa).

وتحتوي الجامعة على مجموعة من العمادات، هي: (عمادة شؤون القبول والتسجيل، عمادة شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين، عمادة شؤون الطلاب، عمادة البحث العلمي، عمادة خدمة المجتمع والتعليم المستمر، عمادة الدراسات العليا، عمادة شؤون المكتبات، عمادة التطوير والجودة، عمادة الخدمات الأكاديمية) (جامعة تبوك، www.ut.edu.sa).

وأسس القائمون على جامعة تبوك العديد من القاعات الدراسية والمرافق لتلبية احتياجات الأقسام الأكاديمية والكليات والإدارات المختلفة، وحصلت الجامعة على الاعتماد الأكاديمي من مؤسسات وطنية ودولية، الأمر الذي يمثل مؤشرا هاما على جودة العملية التعليمية في جامعة تبوك. وعملت الجامعة على استحداث آلية التدريس التطبيقي المتبعة في نظام التعلم في المملكة العربية السعودية وذلك تبعا للحاجة الماسة، حيث أصبح هناك حاجة ملحة تتطلب الاهتمام بضمان جودة التعلم واستمراريتها ولذلك عملت جامعة تبوك على إنشاء المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة.

وبتاريخ 03 رمضان 1440 هـ الموافق 08 مايو 2019م، دشنت جامعة تبوك ممثلة بكليه الشريعة والأنظمة المحكمة الصورية بمقر الكلية، وذلك سعياً للتميز في التعليم الشرعي والنظامي المقترن بالأسلوب التطبيقي للإسهام في خدمه المجتمع لتخرج الكفاءات الشرعية والنظامية المزودة بالمعارف والمهارات والقدرات، وفق بيئة تعليمية وإدارية متميزة وداعمة للبحث العلمي (كلية الشريعة والأنظمة).

وتمثل المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك نموذجاً تطبيقياً للمحاكم الحقيقية، يقوم الطلاب من خلالها بممارسة ادوار تمثيلية خصوصا دور القاضي ومحامي الدفاع ووكيل النيابة، وذلك في حضور جمهور من الطلبة الذين يجتمعون ويناقشون القضية، الأمر الذي يكرس مفهوم علنية المحاكمة، وتعود

مبررات انشاء المحكمة الصورية إلى وجود ضعف واضح في الممارسة العملية عند الخريجين من كليات القانون، وحتى يتم التطبيق العملي لكل ما يتلقاه الطالب من مواد نظرية يساعد على ترسيخ المعلومة وحسن التعامل معها في حياته المهنية.

وتهدف المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك إلى تحقيق ما يأتي (السفياني، 2020):

- اكتساب المهارات اللازمة لممارسة عمل المحاماة، وعمل القاضي، وعمل وكيل النيابة.
- تنمية المهارات اللازمة لممارسة عمل المستشار القانوني الذي يعمل في المؤسسات العامة والخاصة.
- تطوير القدرات الشخصية لدى الطلاب للدفاع عن افكارهم امام الجمهور والمؤسسات المعنية.
- سد الفجوة المعرفية بين النظرية والتطبيق لتخريج طالب حقوق قادر على الإبداع والتميز.

وتعنى وحدة التدريب الميداني والعملي بكلية الشريعة والأنظمة بجامعة تبوك بالتنسيق بين جهات العمل والطلبة للقيام بالتدريب اللازم خارج الكلية وكذلك التدريب العملي داخل الكلية في المحكمة الصورية، ووضع الخطة التدريبية الطلابية لتنمية مهاراتهم من خلال التنسيق مع المتخصصين من داخل الكلية وخارجها.

وتتضح مسارات التدريب في المحكمة الصورية من خلال التدريب من خلال المقرر الدراسي وذلك في المقررات التي تحتاج إلى تدريب عملي فيخصص استاذ المقرر جزء من المحاضرات ليتم التطبيق العملي داخل المحكمة الصورية، ويتم التدريب على مبادرات خاصة لتفعيل المحكمة الصورية وتنشيط التدريب العملي داخل الكلية مثل المناظرة القانونية ومسابقة القضايا الافتراضية.

وتتضح طبيعة تدريب الطلبة العملية داخل الكلية من خلال تزويدهم بالمهارات التطبيقية اللازمة للحياة العملية وذلك من خلال تنظيم عملية التدريب حيث تتولى الهيئة التدريسية بالكلية اعداد برنامج لحضور الطلاب إلى قاعة المحكمة الصورية وممارسة الادوار المحددة لهم من قبل اساتذتهم المشرفين وذلك في اطار المساقات الدراسية التي تحتاج إلى ممارسة تطبيقية.

وقد لاحظت الباحثة وجود تحديات للتدريب العملي تتمثل أحيانا بعدم تفاعل بعضٍ من جهات التدريب (الطالب او الاستاذ) خلال التطبيق في المحكمة الصورية، حيث يرُتكن في الادلة والبيانات المعمول بها إلى الاحكام والمبادئ الادارية في موقع ديوان المظالم والاحكام والمبادئ التجارية والقضايا الافتراضية بالإضافة إلى مجموعة الاحكام القضائية في موقع وزارة العدل، وتنقسم الخطوات العملية لتنفيذ محكمة صورية إلى تقسيم الطلاب إلى مجموعات ثم اختيار القضية ثم توزيع الادوار وشرح من داخل المحكمة من الاستاذ من ثم تنفيذ المحكمة واخيرا يتم التقييم (السفياني، 2020).

وتتكون المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك مما يأتي (كلية الشريعة والأنظمة):

- مكتب القاضي (المنصة)، ويتسع لثلاثة اشخاص.
- قفص الاتهام.
- مكتب محامي الدفاع.
- مكتب وكيل النيابة.
- أجهزة كومبيوتر عدد (5).
- جهاز تكبير الصوت.
- مقاعد للطلاب المتدربين بواقع (60) مقعداً.

أما بخصوص بعض المقررات مثل مشروع البحث والتدريب الميداني والعملي، فقد تم تحديد مجالات التدريب في المقرر من خلال صياغة الدعوى، وصياغة العقود، وكتابة لوائح الاعتراض، وكتابة صحيفة الدعوى،

ومهارات التقاضي والمرافعات، والتوثيقات القضائية، وإجراءات الدعوى القضائية، ومهارات المحاماة ويحتاج ذلك للتدريب، حيث يتم التدرب عليها ومناقشتها إلى جانب أبحاث التخرج للطلبة من خلال المحكمة الصورية في كلية الشريعة والانظمة.

المطلب الثاني- الممارسات التطبيقية في المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة بجامعة تبوك

ترتكز عملية التعلم التطبيقي الميداني على الجهود المنظمة للإدارة التعلمية، وأعضاء الهيئة التدريسية، والطلبة، فعلى الإدارة توفير البنية التحتية الملائمة لتطبيق نظام عملية التعلم التطبيقي من خلال المحاكم الصورية ودراسة مدى جاهزيتها إلى جانب توفير التدريب لكل من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة لاستخدام نظام التعلم التطبيقي ودمج المقررات الدراسية مع الاسلوب التطبيقي في المحاكم الصورية، بالاضافة إلى ضرورة إنشاء وحدة أو قسم مختص لإدارة وتنظيم الجانب التطبيقي في المحاكم الصورية ودعم الطلاب غير القادرين على امتلاك المهارات اللازمة للتعلم التطبيقي، والمساهمة في تكوين اتجاه إيجابي لدى الطلاب واعضاء هيئة التدريس لنمط التعلم التطبيقي في العلوم القانونية.

وفيما يتعلق بدور الطلاب أثناء عملية التعلم التطبيقي، فيتوجب أن تتوافر لديهم الإيجابية والتفاعل مع عضو هيئة التدريس أثناء العمل الميداني، ومحاورة عضو هيئة التدريس، والتفاعل مع المادة التعلمية من خلال استخدام الوسائل التطبيقية في القضايا الصورية المعروضة عليهم.

وعلى الرغم من الفوائد المتعددة لاستخدام عملية التعلم التطبيقي في العلوم القانونية من خلال المحاكم الصورية، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه استخدام هذه التقنية؛ ومن تلك التحديات ما هو متعلق بالتدريب على تطبيق العلوم القانونية ونقلها إلى الطلاب، حيث يعد التدريب جانباً مهماً من جوانب التعلم التطبيقي، فهو عملية ممنهجة تهدف إلى تزويد العاملين بالمعارف، وإكسابهم قدرات ومهارات ضرورية لتأدية أعمالهم وفق الأهداف المحددة، وتطوير الجوانب السلوكية المتوافقة والضرورية للأداء الأفضل لهم (بارك، 2016: 42)، كما أن التدريب هو: "مجموعة من النشاطات والجهود التي تهدف إلى إمداد الأفراد بالمعلومات والمهارات والخبرات التي تهيئهم لوظيفةٍ ما في المستقبل(Milhem et al., 2014: 15)، ويساهم التدريب في تحديد المهارات المطلوب زيادتها بشكلٍ يؤدي إلى تغيير اتجاهات الأفراد وزيادة معارفهم وتطوير مهاراتهم (صالح، 2015: 33)، ويجب أن يتضمن برنامج التدريب أهدافاً تتم ترجمتها إلى مواضيع تدريبية، كما يجب متابعة تنفيذ تلك المواضيع على أرض الواقع، ثم تقييمها للتحقق من مدى ملائمتها للأهداف التي وُضعت من أجلها (Tunje,2014: 11).

وهناك حاجة إلى تدريب كل من اعضاء هيئة التدريس والطلبة لفهم كيفية الاستفادة القصوى من تطبيقات التعلم التطبيقي من خلال إعمال وتفعيل المحكمة الصورية في الكليات القانونية، ولذلك لابد من ادماج الطلبة واعضاء هيئة التدريس في دورات تدريبية متخصصة لتوضيح آلية تفعيل المحكمة الصورية وتطبيق ما يتم تناوله من علوم قانونية في هذا المعمل القانوني المتمثل بالمحكمة الصورية، حيث انه قد يواجه الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية بعضاً من الارتباك مما تظهر الحاجة لديهم إلى التحفيز والتشجيع والتدريب لكي يستطيعوا الابداع أثناء إعدادهم المحتوى التعليمي المتمثل بالقضايا التي سيتم تناولها وتطبيقها في المحكمة الصورية.

ومن خلال عمل الباحثة كعضو هيئة تدريس في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك، فإنها قد لاحظت أن تركيز عضو الهيئة التدريسية على المحاضرة من خلال تناول الجانب النظري فحسب إنما قد يؤثر على ايصال وترسيخ المعلومات القانونية وذلك لضرورة وأهمية تفعيل الجانب التطبيقي المهاري العملي لدى الطلبة حتى لا يتأثر تطورهم العلمي والعملي بشكل سلبي، وحتى لا يواجهون صعوبة في الانضمام لسوق العمل في المستقبل، ولذلك لا بد

من تشجيع عضو هيئة التدريس على تعديل اسلوب التلقين والسماح للطلاب بالقيام باستكشاف بيئة التعلم بأنفسهم من خلال استخدام الجانب التطبيقي المتمثل بالمحكمة الصورية، وهذا ما يتطلب تدريب أعضاء الهيئة التدريسية على أسلوب تجهيز المادة العلمية الممكن تنفيذها في المحكمة الصورية، وتدريب الطلبة على القيام بتمثيل الأدوار المحددة لهم بثقة وبمرونة وتخطيط وتنظيم واضح، ولا بد ان يدرك المعلم أن هذة الطريقة ستعزز بيئة تعليمية فعالة ومحققة للمخرجات التعليمية المبتغاة.

ولاحظت الباحثة أيضاً وجود بعض المعيقات الواقعية المتعلقة بالبنية التحتية وبالتجهيزات المتعلقة بالمحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في شطر الطلاب حيث يتضح عدم وجود محكمة صورية مماثلة في شطر الطالبات؛ مما قد يشكل عائقا أمام استكمال العملية التعلمية التطبيقية لصعوبة الانتقال من شطر الطالبات إلى شطر الطلاب.

ومن التحديات الأخرى التي لاحظتها الباحثة نقص الموارد البشرية المتخصصة لغايات الاشراف وإعداد دليل خاص بآلية عمل المحكمة الصورية وإيجاد نماذج واضحة معتمدة وموثقة بشكل إلكتروني وورقي لكل مشاركة وتفاعل من قبل اعضاء هيئة التدريس وطلبتهم في المحكمة الصورية، إلى جانب عدم وجود مرجعية محددة بخصوص المحتوى التعلمي التطبيقي الذي من الممكن أن يتم اعتماده في شتى أنواع المقررات القانونية ويتضح نقص الموارد البشرية المؤهلة للعمل على هذه التقنيات، ولذلك لا بد من العمل على ازالة وتطويع هذه التحديات والعمل على رفع مستوى الوعي والقناعة لدى أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة بأهمية دور الواقع المعزز في تحسين العملية التعلمية في الجانب التطبيقي في العلوم القانونية.

كما أن هناك حاجة ملحة إلى إنشاء محكمة صورية إلكترونية إلى جانب المحكمة الصورية الموجوده حاليا في مبنى كلية الشريعة والأنظمة وذلك لغايات الاستزادة من الجانب التطبيقي من خلال العالم الافتراضي والعمل عليها بشكل مكثف وحتى لو كان هناك ظروف استثنائية تعيق عملية التعلم التطبيقي الوجاهي.

الخاتمة

هدفت هذه الدراسة التحليلية الوصفية إلى تسليط الضوء على مدى أهمية التعلم التطبيقي من خلال دراسة نموذج المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك، وقد طرحت الدراسة عدداً من الأسئلة لتحقيق هدفها الرئيسي، ففيما يتعلق بمدى جاهزية المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك لممارسة التعلم التطبيقي في العلوم القانونية تقنيا وعمليا، اتضح أن البنية التحتية للمحكمة مجهزة بكافة الوسائل الحديثة الكافية لتفعيل التعلم التجريبي، ولكن ينقصها الجوانب الإدارية من حيث إعداد دليل إجرائي لمساعدة أعضاء الهيئة التدريسية في عقد المحكمة الصورية، وإعداد دليل توثيقي لنوعية وعدد القضايا التي تثار في المحكمة الصورية خلال الفصل الدراسي في العام الجامعي.

وفيما يتعلق بدور أعضاء هيئة التدريس والطلبة في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك في عملية التعلم التطبيقي في العلوم القانونية، فمن خلال عمل الباحثة كعضو هيئة تدريس في هذه الكلية، اتضح لها بأن بعضاً من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة لا يميلون إلى ممارسات المحكمة الصورية، وربما يعود ذلك إلى كون ممارسات المحكمة الصورية تُعتبر من ضمن الأنشطة اللامنهجية التي تحتاج جهداً ووقتاً إضافياً من قبل عضو هيئة التدريس إلى جانب عبئه الأكاديمي، كما أن هذه الأنشطة اللامنهجية تحتاج كذلك إلى عقد ورشات تدريبية لكل من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة على استغلال النشاط التطبيقي للمحكمة الصورية لما لها من فوائد جمة تنعكس على طلبة الحقوق في إعدادهم ليكونوا محامي المستقبل، وترى الباحثة أن التجربة حديثة العهد للمحكمة الصورية

في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك تستلزم الانتظار قليلاً ليتم تقييمها، خاصةً إذا ما اخذنا بعين الاعتبار أن هذه المحكمة قد تأسست في العام 2019 الذي تلاه عاما 2020 و 2021 واللذان تم خلالهما تطبيق تقنيات التعلم عن بعد بسبب تداعيات جائحة كوفيد-19، مما يعني أن من الواجب الانتظار قبل الحكم على مدى نجاعة هذه المحكمة في تطبيق الأهداف المرجوة منها، وفي نفس الوقت، تقديم التوصيات التي من شأنها رفع كفاءة هذه المحكمة مستقبلاً، وكل ذلك في ضوء الملاحظة الشخصية المتجردة للباحثة التي تعمل عضو هيئة تدريس في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك، والتي أعطت مقرراً لطالبات الكلية في تطبيق المحكمة الصورية في موضوع خاص بالقانون الإداري خلال الفصل الثاني من العام الدراسي الحالي 2022/2021.

وبخصوص مدى أهمية وجود المحكمة الصورية كأنموذج مستخدم في التعلم التطبيقي في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك ومزاياها، فقد تبيّن للباحثة أن هذه الأهمية عظيمة من حيث الكلفة المادية القليلة، وذلك من خلال توفير تكاليف تنقل الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية إلى التطبيق في المحاكم الواقعية خارج اسوار الجامعة وذلك من خلال ايجاد نموذج محكمة صورية في مبنى الكلية في المؤسسة التعلمية، وإتاحة المادة التعلمية بطريقة متناغمة مع الواقع، مما يساعد الطلبة في الرجوع إلى المادة العلمية التطبيقية المتمثلة بالقضايا الصورية المطروحة ما من شأنه تعزيز ملكة استرجاع المعلومات، وتعميق فهم المادة العلمية، والمرونة، وعدم الارتباط بوقت وزمان معينين لممارسة العمل الميداني التطبيقي، وتنظيم عملية التعلم، وايجاد طرق تقييم غير الاختبارات التقليدية وبطريقة محايدة وعادلة، وإيجاد الفرص في سوق العمل بشكل اسهل بحيث يكون الخريج متمكن بالجوانب المهارية إلى الجوانب المعرفية.

خلاصة بأهم النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- يتضح عدم وجود آلية تنظيمية محددة تجمع كل ما يخص المحكمة الصورية من تفاصيل والتي قد يرتكن اليها في تنفيذ الجانب التطبيقي المتمثل بالقضايا الافتراضية في المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك، ولذلك تظهر الحاجة الماسة لوجود دليل منظم يخص المحكمة الصورية وآلية عملها ومكوناتها والتقارير الخاصة بالقضايا والانشطة والمبادرات التي يتم تطبيقها من خلالها.
- يتضح عدم وجود توثيق للكثير من القضايا والمبادرات والأنشطة التي يتم تطبيقها في المحكمة الصورية من خلال نماذج موثقة رسميا ومؤرخة ومجمعة في دليل شامل يخص المحكمة الصورية.
- لا يوجد في شطر الطالبات معمل قانوني متمثل بنموذج المحكمة الصورية الموجوده في شطر الطلاب، مما يصعب حضورهن لشطر الطلاب وقد لا تمنح الطالبات الفرصة بشكل دائم بناء على هذه المعيقات لاكتساب المهارات على حد سواء مع الطلاب.
- يتضح عدم وجود تفاعل من بعض اعضاء هيئة التدريس والطلبة في بعض الاحيان وفي بعض المقررات القانونية للجانب التطبيقي وإدماجه أثناء العملية التعلمية باستخدام المحكمة الصورية، مما يوجب تفعيل الخطة الدراسية الموجودة بإضافة ساعات الزامية في المقررات القابلة للتطبيق العملي في المحكمة الصورية.
- اتضح وجود حاجة ملحة للدورات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس والطلبة على حد سواء لتوضيح آلية تفعيل المحكمة الصورية.
- اتضح وجود حاجة إلى التشجيع والتحفيز للطلبة واعضاء هيئة التدريس من خلال ابتكار مسابقات مختصة على غرار مسابقات منافسات التحكيم المتبعة في كثير من الجامعات من خلال المحاكم الصورية.

- اتضح وجود حاجة إلى إنشاء محكمة صورية إلكترونية إلى جانب المحكمة الصورية الموجودة حاليا في مبنى كلية الشريعة والأنظمة وذلك لغايات الاستزادة من الجانب التطبيقي من خلال العالم الافتراضي والعمل عليها بشكل مكثف وحتى لو كان هناك ظروف استثنائية تعيق عملية التعلم التطبيقي الوجاهي.

التوصيات والمقترحات.

في ظل النتائج التي تم التوصل إليها، توصي الباحثة وتقترح الآتي:

1- توفير دليل خاص بالمحكمة الصورية بنسخة إلكترونية إلى جانب نسخة ورقية يوضح آلية عمل المحكمة الصورية ويشرح أهدافها وتفاصيل التدريب العملي فيها من خلال القضايا، ونماذج التقارير الخاصة بالأنشطة والمبادرات والقضايا التي تم تنفيذها، بحيث يكون محفزاً على استخدام التعلم التطبيقي في العلوم القانونية فيها ويوضح مهام الطالب ومسؤوليات عضو الهيئة التدريسية.

2- استحداث فكرة محكمة صورية إلكترونية من خلال ابتكار ايقونة إلكترونية خاصة في موقع الجامعة الالكتروني ليتم ممارسة التعلم التطبيقي في العلوم القانونية إلكترونيا وعن بعد في الحالات الاستثنائية وعند الضرورة وعندما يكون هناك صعوبة في استخدام المحكمة الصورية الموجودة في الكلية مع توضيح آلية عملها إلكترونيا، وكيفية الدخول إلى نظام التعلم التطبيقي القانوني الإلكتروني المتمثل بالمحكمة الصورية الإلكترونية من خلال استحداث دورات تدريبية خاصة إلكترونيا في بوابة الجامعة الاكاديمية الخاصة بعضو هيئة التدريس والطلبة في كلية الشريعة والأنظمة.

3- تجهيز مبنى كلية الشريعة والأنظمة في شطر الطالبات بنموذج محكمة صورية مشابه لما هو موجود في شطر الطلاب لتيسير عمل المحكمة الصورية على حد سواء للشطرين.

4- تحفيز الطلبة للعمل على تنمية المهارات التطبيقية من خلال عقد الجامعة للمسابقات والمنافسات الصورية للطلبة بين الشطرين وعلى مستوى الجامعات في المملكة العربية السعودية، وتحفيزهم اثناء تطبيقهم لقضايا صورية في المحكمة الصورية إلكترونيا وواقعيا في مبنى الكلية.

5- تحديد الخطة الدراسية بعدد ساعات الزامية معينة في كل مقرر لكي يتم استغلالها في الجانب التطبيقي العملي من خلال المحكمة الصورية.

6- التأكيد على أهمية وجود كادر مختص بالجانب التقني والمهاري والمهني ولديه الخبره في عمل المحاكم للإشراف على عمل المحكمة الصورية وادارتها.

7- العمل على اعداد نموذج معتمد لتوثيق المشاركات من قبل اي عضو هيئة تدريس فيما يخص القضايا الصورية التي تم تطبيقها مع طلبته في المحكمة الصورية، مع ضرورة الزامه برفد الكلية بتقرير مفصل عن القضية الصورية المطروحة والفريق الذي قام بتقديمها، الى جانب توضيح ماهية المقرر الذي تم تفعيل الجانب التطبيقي فيه من خلال القضية الصورية المطروحة وتوثيقها للاستفادة منها في العملية التعلمية.

8- عقد دورات تدريبية مختلفة للطلبة ولأعضاء الهيئة التدريسية للتدريب العملي على نظام التعلم التطبيقي الوجاهي والإلكتروني، والاطلاع على آخر البرامج والمستجدات في مجال التعلم التطبيقي في العلوم القانونية.

9- تشجيع أعضاء الهيئة التدريسية على الاتصال بالطلبة من خلال إعمال الجانب التطبيقي إلى جانب الاسلوب النظري في تدريس العلوم القانونية والتركيز على ادراج مساقات تعزز جاهزية كل من الطالب وعضو هيئة التدريس وتساعد على التمكين لممارسة المهارات التطبيقية في العلوم القانونية من خلال المحكمة الصورية.

10- نشر دليل عمل المحكمة الصورية بين الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية بكل الوسائل الممكنة ورقيا او إلكترونيا وذلك لتحقيق أكبر قدر من التفاعل مع التعلم التطبيقي من خلال تفعيل عمل المحكمة الصورية.

11- توفير بنية تعليمية ملائمة لممارسة التعلم القانوني التطبيقي في الجامعة وإزالة كافة المعوقات البشرية والمادية والفنية التي تحول دون انتشاره في النظام التعليمي في العلوم القانونية.

12- إجراء المزيد من الدراسات التي تقيس مدى فاعلية التعلم التطبيقي تحديدا من خلال تفعيل المحكمة الصورية في كلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك.

13- طرح مساقات جامعية تكسب الطلبة مهارات وتقنيات التعلم التطبيقي من أجل تسهيل عملية التفاعل واستفادة الطلبة من المواد التعليمية المتوفرة.

14- التركيز على الأنشطة الطلابية والعمل الجماعي واقتراح مبادرة مسابقة لقضية افتراضية سنوية في المحاكم الصورية بين الكليات القانونية في الجامعات على مستوى المملكة العربية السعودية.

15- إدماج وسائل التعلم التطبيقي بشتى الوسائل الممكنة إلى جانب التعلم النظري المتعارف عليه في المقررات وذلك لأهمية توصيل المعارف والمهارات من خلال الجانب التطبيقي في العلوم القانونية.

16- التأكيد على أن التعلم التطبيقي يعد وسيلة أساسية ومهمة في توصيل المعارف والمهارات وترسيخ القيم من جراء تعليم المقررات بشكلٍ وافٍ خصوصاً في كلية الشريعة والأنظمة باعتماد الجانب التطبيقي العملي متمثلا بادماج فعاليات المحكمة الصورية في كل مساقات الخطة الدراسية للكلية.

17- العمل على تطوير نوعية القضايا المطروحة على الطلبة في كلية الشريعة والأنظمة لتطابق الأسلوب التطبيقي في العلوم القانونية لإعداد الطالب بما يتناسب مع طبيعة عمله المستقبلي كمستشار شرعي قانوني.

قائمة المراجع

أولاً- المراجع بالعربية:

- بارك، نعيمة، (2016)، تنمية الموارد البشرية وأهميتها في تحسين الإنتاجية وتحقيق الميزة التنافسية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، ع (7).
- جامعة العلوم التطبيقية، الدليل العملي للمحاكمات الصّورية في كلية الحقوق في جامعة العلوم التطبيقية الخاصة في المملكة الاردنية الهاشمية، عمان.
- الدحيات، عماد، (2019)، التعليم القانوني الجامعي بين الواقع والمأمول، المجلة التربوية الدولية المتخصصة، مج8، ع(10)، دار سمات للدراسات والأبحاث.
- السفياني، إبراهيم، (2020)، ورشة تدريبية حول التدريب العملي لطلاب الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك، جامعة تبوك.
- صالح، محي الدين، (2015)، أثر تخطيط الإحلال والتعاقب الوظيفي في بناء قادة المستقبل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
- صعابنة، محمد، (2017)، دور المحكمة الصورية في تطوير التعليم القانوني التطبيقي كلية الحقوق بجامعة فلسطين أنموذجاً، مجلة جامعة الأزهر، مج19، ع(1)، جامعة الأزهر، غزة.
- قطب، ميسون؛ عامر، وسام؛ أبو دنيا، سمير، (2018)، تعظيم الاستفادة من المحاكاة الافتراضية في تدعيم استراتيجيات التعليم التفاعلي، مجلة الفنون والعلوم التطبيقية، مج5، ع(1)، جامعة دمياط.

- مليح، يونس و العسولي، عبدالصمد، (2020)، المنهج الوصفي التحليلي في مجال البحث العلمي، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، ع(29).

ثانياً- المواقع الإلكترونية

- الموقع الإلكتروني لجامعة تبوك، (2022)، www.ut.edu.sa، تاريخ الزيارة 2022/6/24.
- الموقع الإلكتروني لجامعة قطر، www.qu.ed.qa، تاريخ الزيارة 2022/6/24.
- الموقع الإلكتروني لكلية الشريعة والأنظمة في جامعة تبوك، www.ut.edu.sa، تاريخ الزيارة 2022/7/3.
- الموقع الإلكتروني لجامعة آل البيت، ما هي المحكمة الصورية، www.aabu.edu.jo، تاريخ الزيارة 2022/8/4.

ثالثاً- المراجع بالأجنبية:

- Holzer, S., & Andruet, R., (2000), Active learning in the classroom proceedings, ASEE Southern Section Annual Meeting, Roanake, VA.
- Milhem, W., Abushamsieh, K., Arosteguit, M. (2014) Training Strategies, Theories and Types, Journal of Accounting Business & Management, Vol. 21, No. 1.
- Milkins, Laura & Moore, Christopher, (2014), Simulation based education, The Health Education Training Institute (HETI).
- Tunje, Salama, (2014), Relationship between Succession planning practices and employee Retention in large media house in Kenya, Unpublished Master Thesis, University of Nairobi, Nairobi, Kenya.
- Yassine, Farah, (2019), International Law Moot Court Competitions and the Futures of Legal Education, Journal of Law and political sciences, No.21, Lebanon University, Beirut.